اقتصاد

لأنني أحب الحقيقة وأحبكم أقول: علموا أبناءكم الذكاء الاصطناعي

بقلم: طلال أبو غزالة

يعرف الذكاء الاصطناعي بقدرته الفائقة على الأداء المعرفي للوظائف التي يقوم بها الإنسان بما في ذلك التعلم والتفكر والتحدث وأداء المهام الروتينية وحل المشكلات وممارسة بعض السلوك البشري. ويعد الذكاء الاصطناعي أحد مكونات التكنولوجيا الرئيسية للثورة الصناعية الرابعة، ويقترن أداؤه بالتطورات الهائلة في القدرة الحاسوبية ومعالجة كم كبير من المعلومات والتواصل السريع بالإنترنت من أي مكان والاستخدام الأمثل للخوارزميات المشابهة للعقل البشري.

هذا وقد غدت أنظمة الذكاء الاصطناعي عنصراً أساسياً في العديد من الصناعات المبتكرة مثل إنترنت الأشياء، المركبات ذاتية الحكم، والخدمات الإلكترونية، ومعالجة البيانات الكبيرة، والهندسة الوراثية والجينوم، والكشف عن الاحتيال، وبيع التجزئة والتشخيص الطبي، والطباعة الثلاثية الأبعاد، إضافة إلى قدرتها على تحليل كميات هائلة من المعلومات واستخدامها للتعلم واتخاذ القرار وذلك من خلال بناء علاقات المعلومات وربط مجموعات البيانات الضخمة بعضها مع بعضٍ بسرعة هائلة ومحاكاتها بطريقة يصعب على الإنسان استنتاجها.

تقوم خوارزميات الذكاء الاصطناعي المبنية على الفرضيات والمفاهيم بمعالجة مليارات البيانات التراكمية للسماح للمستخدمين بالوصول إلى استنتاجات أكثر استنارة ودقة والمساهمة في إيجاد طرق يتم بها معالجة الأزمات والمواقف الحرجة مثل البحث والإنقاذ في الكوارث الطبيعية واستخدام الروبوتات كخط دفاع أمامي ضد المخاطر. كما يعمل الذكاء الاصطناعي على تعزيز التحول الرقمي، ولديه القدرة على تحسين براعة الإنسان وتوسيع قدراته وتمكينه من مواجهة التحديات واغتنام الفرص وتحقيق المزيد من الرفاهية في الكثير من مناحي الحياة وبطرق لا يمكن تصورها الآن.

وتشمل أنظمة الذكاء الاصطناعي: تعلم الآلة، وهو الأكثر شيوعا، حيث يتم تغذية البيانات واكتشاف الأنماط وفهم وتفسير المعلومات؛ الشبكات العصبية والتعلم العميق والتي من خلالها يتم محاكاة الدماغ البشري وتمكين نماذج الذكاء الاصطناعي للتعلم؛ رؤية الكمبيوتر، بحيث يعطي أجهزة الكمبيوتر القدرة على معالجة الصور وتحليلها وفهمها؛ الروبوتات الذكية، وهي مزيج من الذكاء الاصطناعي وآلة الروبوت من أجل أداء المهام المتقدمة والمعقدة؛ معالجة اللغة الطبيعية التي من خلالها يتم تفسير وفهم لغة التحدث وتحويلها إلى نص مكتوب أو معاملته كأوامر؛ القياسات الحيوية، بحيث يتم تحليل الخصائص البدنية والعاطفية واستخدامها في العديد من المهام مثل تحديد الهوية؛ الوكلاء الافتراضيون، بحيث تقوم بمحاكاة شخصيات تتفاعل مع الزبائن والمستخدمين وتقوم على تقديم المساعدة للوصول إلى المعلومات.

ولتقنية الذكاء الاصطناعي أهمية كبيرة لدفع عجلة التنمية والابتكار والمساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة التي أطلقتها الأمم المتحدة والتي تتركز حول تحسين التعليم وتوفير الخدمات الصحية والقضاء على الفقر وإيجاد فرص العمل وتعزيز الحاكمية واحتضان الإبداع والمبادرة. هذا وقد حققت بعض البلدان النامية تقدما في التنمية الاقتصادية وتحسين الوضع الصحي والقضاء على الفقر وزيادة التعليم وتطوير الإنتاجية الزراعية ومحو الأمية وتأمين المصادر المائية وتحسين الصرف الصحي، إلا أن مستوى التنمية في الدول العربية متفاوت ويختلف فيما بينها وخاصة في المناطق التي تشهد صراعات مستمرة ولا تتمتع باستقرار سياسي، حيث يعيش الملايين من سكانها تحت خط الفقر ويعانون من شح في المياه وتدن في الخدمات الصحية إضافة إلى عدم توافر المأوى الملائم والبيئة التعليمية المناسبة. وبالتنسيق مع السياسات الوطنية والعربية والجهود الإنمائية الدولية والقطاعات التقنية، يمكن تعزيز استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي وتطويرها للمساهمة في دفع عجلة تحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة في المنطقة.

وفي ظل حاجة سوق العمل لخبرات فنية في تقنيات الذكاء الاصطناعي، تعمل الدول المتقدمة على تبني تعليم الذكاء الاصطناعي في المراحل الدراسية الأولى وذلك من أجل تمكين الأجيال القادمة للتعامل مع تقنيات الذكاء الاصطناعي وتأهيلها للإبداع والاختراع. وفيما يلي مقترح لمواضيع تعلم الذكاء الاصطناعي المتخصصة التي يمكن دمجها في المراحل التعليمية:

١- المرحلة الأساسية: تحفيز الطلبة في مراحل التعليم الأساسية على تعلم الرياضيات والعلوم والهندسة والبدء بتعليم مفاهيم الذكاء الاصطناعي من خلال المرح والتعلم التفاعلي القائم على النشاط واكتساب أساسيات الذكاء الاصطناعي والروبوتية إضافة إلى تعلم البرمجيات الحاسوبية وتطوير التطبيقات وبناء أنظمة الذكاء الاصطناعي في منهج منظم ومتقدم.

٢- المرحلة الثانوية: تحفيز الطلبة في مراحل التعليم الثانوية على تطبيق الأساسيات البرمجية ونظم الذكاء الاصطناعي في سيناريوهات عملية حقيقية من خلال تطبيقات ومسابقات إضافة إلى توفير برامج قائمة على المشاريع يتم من خلالها تطوير التعلم الريادي والإبداعي وتنمية مهارات حل المشكلات والعمل الجماعي.

٣- المرحلة الجامعية: تحفيز الطلبة في مراحل التعليم الجامعي للتصميم والابتكار من خلال توجيههم إلى استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي وتطوير خبراتهم المتخصصة وإجراء الأبحاث المتميزة والمشاركة في المنتديات والمؤتمرات لتبادل الخبرات وعرض التجارب العملية في البرمجيات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي.

ستستمر عملية التطوير التقني وستسهم في التنمية المستدامة للأعمال المهنية والصناعية والخدمية، ويعد مستقبل الذكاء الاصطناعي مثيراً وواعداً، ما يدعو إلى ضرورة إطلاق قطاع الأعمال المتخصص في الذكاء الاصطناعي للمساهمة في التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية.

ليون زكي: «إدارة السيولة» أوقفت مستوردات السوريين عبر لبنان... ومخاوف من اتباع سياسة «الخصم القسري للدين»

الوطن

أكد الخبير الاقتصادي ورئيس مجلس الأعمال السوري الأرميني ليون زكي أن الأزمة التي يعيشها لبنان راهناً جراء حركة الاحتجاجات الشعبية المطلبية، التي ألحقت ضرراً مباشراً وكبيراً على القطاع المصرفي، شلت حركة استيراد البضائع إلى سورية عبر لبنان، المنفذ الوحيد للمستوردات السورية جراء العقوبات المفروضة على الاقتصاد السوري، بسبب صعوبة التمويل والتحويل عبر المصارف اللبنانية.

وأبدى زكي، في حديث لـ«الوطن» خشيته من استمرار الوضع المصرفي على ما هو عليه في لبنان، في ظل القيود المفروضة من البنوك على سحب الدولار نقداً للبنانيين وغيرهم، بما فيهم السوريون، بحيث يتعذر سحب أكثر من ١٠٠٠ دولار أسبوعياً في الوقت الحالي، وذلك في إطار سياسة المصرف المركزي اللبناني التي تسمى «إدارة السيولة» للحفاظ على احتياطيه من الدولار.

وقال: «من غير المعلوم ما السياسة التي سيتبعها المركزي اللبناني في هذا الأسبوع في ظل تكرار إغلاق أبواب المصارف اللبنانية بفعل الاحتجاجات، وذلك لتفادي تهافت المودعين على سحب ودائعهم، الأمر الذي قد يؤدي إلى تساقط المصارف مثل أحجار الدومينو، وعندئذ تغدو أمام خيار واحد لابديل عنه وهو الإفلاس».

وأضاف زكي: «بناء على هذه السياسة غير المعلنة رسمياً من المركزي اللبناني، بل بناء على تعليمات إدارية، توقفت المصارف عن فتح الاعتمادات أو إجراء الحوالات التجارية إلى خارج لبنان باستثناء تمويل ثلاث مواد فقط، هي الطحين والمحروقات والأدوية، ما سيؤدي إلى شح المواد الغذائية الأخرى المستوردة مثل اللحوم والزراعية كالبطاطا وغيرها، كما سينعكس هذا الوضع سلباً على العديد من القطاعات الإنتاجية وستتوقف المعامل لعدم توافر المواد الأولية، وستضطر إلى صرف العمال.

وفيما يخص المستوردين السوريين، قال الباحث ليون زكي: «السر المعلن هو أن لبنان كان وما زال نافذة سورية من أجل تحويل قيمة المستوردات، وتلك المبالغ جمدت حالياً وليس بالإمكان تحويل أي مبلغ خارج لبنان لأي سبب كان، وهذا بدوره سيوقف المستوردات السورية من كل الأصناف، وليس من السهل إيجاد البديل حالياً وبشكل فوري».

وتخوف، وفي ظل تراكمات الأزمة اللبنانية

وتداخلاتها وتداعياتها وتأخر المشاورات النيابية لتشكيل حكومة جديدة، من لجوء المركزي اللبناني إلى فرض إجراء مالي اسمه «الخصم القسري للدين/ قص الشعر»، إذا ما قررت الدولة اللبنانية إعادة هيكلة دينها أو تغيير جدولة وعمليات التسديد، ووحدة قياسها دائماً النسبة المئوية «ويدور حديث في أوساط المودعين والمستثمرين في لبنان أن هذه العملية المالية، فيما لو طبقت فإنها ستلتهم ما نسبته ٤٠ بالمئة من قيمة الإيداعات، أي إن صاحب المودع بقيمة ١ مليون دولار سيحصل على ٠,٦ مليون دولار فقط، بدل فقدان المستثمر أو المدين كل ما يملك في حال إفلاس المصرف، واعتبر «إدارة السيولة» أفضل من «الخصم القسري للدين» لأن الأولى توفر فائدة شهرية وحفظ الوديعة كاملة ودون أي حسم، أما الأخيرة فتقتطع حسماً محدداً من الوديعة وبشكل نهائي.

وعزا ما يحدث في لبنان من الناحية الاقتصادية، إلى أن مديونيته العالية والتي تعد الثالثة عالميا «بعدما وصل دينه العام إلى ٨٥ مليار دولار، وبما أن دخل لبنان السنوي ١٢ مليار دولار ويصرف ١٧ مليارا، فالدين العام يزداد ٥ مليارات سنوياً، بالإضافة إلى فوائد الديون المحلية والعالمية، كما تصل قيمة مستورداته الإجمالية إلى ٢٠ مليار دولار مقابل ٣مليارات دولار قيمة صادراته، أي عجز ميزانه التجاري يبلغ ١٧ مليار دولار سنوياً».

وتابع بقوله: «مجموع ودائع كل المصارف في لبنان ١٧٠ مليار دولار، علماً بأن الناتج المحلي ٥٥ مليار دولار، ويأتي الفرق بين الرقمين من أصحاب الودائع غير اللبنانيين وخاصة السوريين والعرب الآخرين، على حين يبلغ مجموع استثمار المصارف في المصرف المركزي ١١٠مليارات دولار، وهو المبلغ الذي دفعه المركزي لسد عجز الدولة، علماً أن رأسمال المركزي أقل من ٤٠ مليار دولار، أي المركزي مكشوف على ٧٠ مليار دولار، وعند الانهيار سيجري حسم هذا المبلغ من الودائع أي ٧٠ ملياراً من ١٧٠ ملياراً وتصبح الودائع ١٠٠ مليار في أحسن الأحوال، أي تحسم من الودائع نسبة ٤٠ بالمئة، وهو ما دفع المركزي إلى اتباع سياسة «إدارة السيولة» على الرغم من اعتبارها انتحاراً للبنان المعروف كسويسرا الشرق وكملجأ مصرفي آمن أضاع الثقة التي من الصعب إعادتها، ولا حتى بعد عقد من الزمان، بعدما دخل البلد مرحلة الإفلاس وبات تحاشي الانهيار شبه مستحيل، بدليل خفض وكالة «موديز» تصنيف لبنان من Caa١ إلى Caa٢ ووضعه قيد المراقبة لفرض تخفيضات في الأشهر الثلاثة المقبلة، في وقت خفضت الوكالة التصنيف الائتماني لأكبر ثلاثة مصارف في البلاد (عوده وبلوم وبيبلوس)- من حيث الأصول- إلى مستويات أعلى للمخاطر».

ما السبب؟!

١٠ موظفين فقط سحبوا قرض السلع المعمرة في المحافظات كافة

المواطن: الأسعار مرتفعة... «التسليف»: اسألوا السورية للتجارة

عبد الهادي شباط

كشف عدد من العاملين في الجهات العامة (تحدثت إليهم «الوطن») ممن يرغبون في الحصول على تمويل لشراء احتياجاتهم من الأغراض المنزلية المختلفة وخاصة الأدوات الكهربائية والفرش والسجاد.. وغيرها؛ عن أنهم يفضلون الحصول على قرض بقيمة مليون ليرة على شراء سلع بالقيمة نفسها من منافذ بيع المؤسسة السورية للتجارة وصالاتها، لأن توفر السيولة لهم يتيح لهم فرصة أوسع في اختيار السلع التي يرغبون بها، لجهة النوع والموديلات التي يفضلونها، خاصة أن هناك تبايناً في الأسعار والجودة بين صالات السورية والمحال في السوق.

ولمتابعة الموضوع مع الجهتين المعنتين بذلك، بيّن مدير لدى مصرف التسليف الشعبي لـ«الوطن» أن عدد المستفيدين من قرض السلع المعمرة وفق الاتفاقية ومذكرة التفاهم التي أبرمت مؤخراً مع المؤسسة السورية للتجارة؛ محدود، ولا يبلغ عددهم ١٠ مستفيدين في كل فروع المصرف بكل المحافظات، علماً بأن العمل بالقرض بدأ منتصف شهر أيلول الماضي.

وعن سبب عدم الإقبال على هذا القرض، بين المدير أن الكرة في ملعب السورية للتجارة، لأن المصرف ملتزم بالتمويل وفق المذكرة، وجاهز لتنفيذ أي طلب يتم التقدم به لشراء سلع من صالاتها.

من جانبه، نفى مدير فرع دمشق للسورية للتجارة يوسف عقلة ارتفاع أسعار المنتجات المعروضة في صالات المؤسسة مقارنة مع مثيلاتها في الأسواق، خاصة أن المؤسسة تعتمد على التسوق المباشر من الشركات والمعامل المصنعة لاختصار حلقات الوساطة، وتخفيض النفقات، وكسر حالات الاحتكار التي يقوم بها بعض التجار لرفع الأسعار، وكل ذلك -برأي عقلة- يصب في مصلحة المواطن، وخاصة أصحاب الدخل المحدود، والعاملين في الجهات العامة.

ولفت إلى أن إتاحة الحصول على سلع معمرة حتى قيمة مليون ليرة بتمويل من مصرف التسليف الشعبي تمثل مساهمة إضافية من المؤسسة لتمكين أصحاب الدخل المحدود من الحصول على سلع ومواد من صالات السورية للتجارة بأسعار منافسة، وأقل من السوق بنسب جيدة، وذات جودة ومواصفات عالية، عبر التقسيط، وهو ما يبحث عنه الكثير من أصحاب الدخل المحدود ليستطيعوا تأمين احتياجاتهم المنزلية من السلع المعمرة، وأن انخفاض حالات الإقبال ربما يكون لحداثة العمل بالتقسيط بموجب الاتفاقية مع مصرف التسليف الشعبي، لكن هناك الكثير من الموظفين يراجعون صالات المؤسسة للاطلاع على المعروضات وطبيعة التقسيط والإجراءات المطلوبة.

«السورية للتجارة»: انخفاض الإقبال لحداثة العمل بالتقسيط

ورأى أنه في المحصلة، حرصت المؤسسة على خيار التقسيط لمن يرغب فيه، وصالاتها مفتوحة، وهو توجه لدى المؤسسة للمساهمة في توفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين، رغم أن إجراءات التقسيط والتعامل مع الجهات العامة يحتاج لجهد إضافي لدى المؤسسة، لجهة متابعة القروض والتحصيل، وأنه على سبيل المثال؛ لدى فرع دمشق ٦ موظفين يتابعون تحصيل الأقساط من الجهات العامة، وهناك العديد من القروض باتت متعثرة وتتحمل المؤسسة تبعاتها.

وبالعودة لمصرف التسليف الشعبي والسؤال عن إمكانية تخفيض سعر الفائدة على قروض السلع المعمرة لتشجيع الطلب عليها، بين المدير أن ذلك غير ممكن، لأن الفائدة على هذه القروض التي تصنف من القروض المتوسطة الآجل هي بحدود ٧ بالمئة، وهو سعر فائدة قريب مما يمنحه المصرف على الودائع لديه، وبالتالي لا يملك المصرف هامشاً من الربح يسمح له بتخفيض الفائدة كي لا يتعرض للخسارة، وهو أمر غير مقبول، بينما يبقى تخفيض سعر الفائدة ممكناً في حال عوضت جهة معينة الفارق بسعر الفائدة للمصرف، بحيث تجنبه الخسارة، خاصة أن المصرف لديه ملاءة مالية ونسبة سيولة مرتفعة، ويرغب بزيادة فرص التوظيف لودائعه.

٢١ مستثمراً عربياً وأجنبياً في حسياء الصناعية من إيران وكندا والهند والكويت ومصر ولبنان

علي محمود سليمان

صرّح مدير مدينة حسياء الصناعية بسام منصور لـ«الوطن» بأن عدد المستثمرين العرب والأجانب في المدينة بلغ ٣١ مستثمراً، وهم من إيران ولبنان والعراق وكندا والهند ومصر والكويت.

وتتوزع شركات المستثمرين العرب والأجانب في قطاع الصناعات الغذائية بتصنيع الحليب وأغذية الأطفال، وفي قطاع الصناعات الهندسية في صناعة السيارات والدراجات، وفي الصناعات الكيميائية في مجال صناعة الدهانات والكيماويات، وفي قطاع المصارف.

ولفت إلى أنه يتم السماح للمستثمرين العرب والأجانب حسب قانون الاستثمار، بإخراج أرباحهم على رأس المال الأجنبي بعد تسديد ضرائب الأرباح، والسماح لهم بالتملك، ويحصل المستثمرون غير السوريين وفق القانون على تراخيص عمل وإقامة لهم ولعائلاتهم طول مدة تنفيذ المشروع.

وبين منصور أن عدد المنشآت المنتجة في المدينة قد وصل إلى ٢٣٤ منشأة، برأسمال تجاوز ٦٢ مليار ليرة، وبعدد عمال وصل إلى ٧٦٣٠ عاملاً، أما المنشآت التي لا تزال قيد الإنشاء فعددها ٦٧٧ منشأة، برأسمال وقدره ١٣٠ مليار ليرة تقريباً وعدد عمال يبلغ ١٦٥٢٥ عاملاً.

في حين وصل عدد المستثمرين المخصصين ضمن المدينة إلى ٩١١ مستثمراً منذ تاريخ إنشاء المدينة، بعد دخول ٧ مستثمرين جدد إلى المدينة خلال العام الحالي ٢٠١٩، على حين بلغت إيرادات المدينة ١,٦٧ مليار ليرة سورية منذ بداية العام الحالي ولنهاية الشهر العاشر الماضي، وقد تجاوز الإنفاق على المشاريع المنفذة ضمن مدينة حسياء الصناعية مبلغ مليار ليرة.

ولفت منصور إلى بيع ٨٧٠ مقسماً صناعياً ضمن المدينة من أصل ١٤٤٣ مقسماً موجوداً حالياً، وهي موزعة إلى ٢١٢ مقسماً في المنطقة الغذائية، و٣٨٨ مقسماً في المنطقة الهندسية، و١٩٥ مقسماً في المنطقة الكيميائية و٥٥ مقسماً في المنطقة النسيجية و٢٠ مقسماً في المنطقة الخدمية.

وأشار إلى أنه تم إنذار ١٥ منشأة تعمل من غير ترخيص إداري وهي ضمن المنطقة الغذائية، مع العلم أن إجراءات الإنذار تتم وفق مراحل إنذار للمرة الأولى مع غرامة ٥٠ ألف ليرة، وإنذار للمرة الثانية مع إغلاق مدة أسبوع ومضاعفة الغرامة لتصبح ١٠٠ ألف ليرة، وإنذار للمرة الثالثة مع إغلاق مدة شهر ومضاعفة الغرامة إلى ٢٠٠ ألف ليرة، وأخيراً مصادرة المقسم لمصلحة المدينة الصناعية من دون تعويض على المستثمر في حال الاستمرار في المخالفة للمرة الرابعة.

وأوضح منصور أن مدينة حسياء الصناعية تقدم تخفيضات ضريبية، للشركات والمستثمرين ضمن المدينة، بواقع تخفيض ٦ درجات للمنشآت الصناعية المشملة على قانون الاستثمار رقم /٨/، وتخفيض درجة واحدة للمنشآت المقامة في المدن الصناعية، وتخفيض درجتين للمنشآت المقامة في حسياء الصناعية، وتخفيض درجة للمنشآت التي تستخدم أكثر من ٢٥ عاملاً مسجلاً في التأمينات الاجتماعية، وتخفيض درجتين للمنشآت التي تستخدم أكثر من ٧٦ عاملاً مسجلاً، وتخفيض ٣ درجات للمنشآت التي تستخدم أكثر من ١٥٠ عاملاً مسجلاً، كما يتم منح الأولوية للمستثمرين في المدينة الصناعية للحصول على القروض من المصارف، ومنحهم إعفاء جمركياً كامل لكل مستلزمات الإنتاج ومعداته على قانون الاستثمار.

رئيس ضابطة المكافحة في الجمارك لـ«الوطن»:

ضبط حالات تزوير كثيرة وإدخال المهربات ببيانات جمركية قديمة

الوطن

كشف رئيس ضابطة المكافحة في الجمارك المقدم إياد عدرا لـ«الوطن» عن ضبط ٤ مستودعات في اللاذقية تشتمل على مهربات معظمها قطع غيار وصيانة للسيارات وأدوات صحية مختلفة، إضافة لعدد صناعية، وقد تم ضبط المهربات ومصادرتها وتسليمها لمديرية الجمارك المعنية، مبيناً أن أصحاب المهربات يسعون للمصالحة على المخالفة، إذ يمكن عقد تسويات على بعض المخالفات وحالات التهريب وفق الأنظمة المعمول بها لدى الجمارك، وتحقق مثل هذه المصالحات واردات مهمة للخزينة.

وصرّح عدرا بأن ضابطة المكافحة حققت منذ بداية العام الجاري (٢٠١٩) حتى تاريخه نحو ٢,٤ مليار ليرة سورية واردات للخزينة العامة، وذلك من غرامات قضايا التهريب، وتم تحصيل نحو ١,٢ مليار ليرة، وهو ما يمثل قرابة ٥٠٪ من هذه الغرامات، كاشفاً عن ضبط الكثير من حالات التلاعب والتزوير في البيانات الجمركية لإدخال المهربات بطرق غير نظامية، واستخدام العديد من البيانات القديمة لإدخال كميات ومواد مشابهة لما ورد في البيانات، لكن بكميات أكبر ولفترات زمنية أطول من المسموح به.

ولفت إلى أن هناك حالة تشدد في التعامل مع ظاهرة التهريب، وأن أي قضية يتم ضبطها تتابع، ويتم التعامل معها وفق الأنظمة والقوانين، كاشفاً عن انخفاض في حركة التهريب مؤخراً.

أكد المقدم أن الجمارك لا تهدف عبر حملاتها المكثفة وتشددها في التعامل مع ظاهرة التهريب أرباك النشاط التجاري، وإنما تنفيذ السياسة الاقتصادية وحماية الصناعة الوطنية والليرة السورية، وخاصة أن البلد تمر بظرف اقتصادي صعب جراء حالة الحرب والحصار الاقتصادي الجائر المفروض منذ سنوات.

ونوّه بأن هناك توجيهات دائمة للعناصر بالتركيز على تنفيذ المهام الجمركية وفق الأنظمة المعمول بها، وأن هناك حالة متابعة للعناصر وتقييم مستمر.

إعلان

تعلن غرفة تجارة وصناعة طرطوس عن رغبتها بإجراء مزايدة علنية لاستثمار المطعم في الطابق الرابع يوم الثلاثاء الواقع في ٢٠١٩/١٢/١٠ الساعة الواحدة ظهراً في مقر الغرفة.

يرجى من الراغبين بالمشاركة في المزايدة مراجعة الغرفة للاطلاع على الشروط.

رئيس الغرفة
مضر توفيق اليونس